الهجرة غير الشرعية في الجزائر بين التهديدات و استراتيجية مكافحتها

Illegal immigration in Algeria between the threats and the strategy to com

أيت أحمد لعمارة محمد

جامعة سوسة (تونس)، aitlamara1985@gmail.com

تاريخ الاستلام: **2021/05/14** تاريخ القبول: **2021/05/26** تاريخ النشر: **2021/06/03**

ملخص:

تعد الهجرة غير الشرعية من بين أهم الموضوعات التي شدت و لا تزال تشد اهتمام الدارسين والفاعلين والسياسيين .تختص الدراسة بواقع هذا التهديد بين الطرفين الإفريقي والأوروبي اي الهجرة من الجنوب الإفريقي نحو الشمال الأوروبي . و هذا في ثلاثة محاور أساسية تدرس الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا من منظور فقدان حق التنمية دافع أساسي للهجرة و البحث عن العيش الأنسب، أي بفقدان الحق الأساسي أباح حق البحث عن الأفضل خارج الحدود الوطنية . و الأخذ بالدراسة الحالة الإفريقية الأوروبية من خلال جملة الاتفاقيات و المعاهدات واللقاءات التي أبرمت عبر العديد من فترات الزمن والتي كان من بين محاورها الأساسية دوما ظاهرة الهجرة غير الشرعية و ما السبيل إلى حلها. واستعانة الجزائر بمجمل هذه الاتفاقيات الدولية والاقليمية لمواجهتها و التي تندرج ضمن مجهوداتها الرامية للحد من هذا التهديد ، الا ان رغم هذا يبقى هذا التهديد قائما مما خلق عديد الانعكاسات على الوضع العام في الجزائر .

كلمات مفتاحية: الهجرة غير الشرعية ، التهديدات، الاستراتيجية.

Abstract:

The study is concerned with the reality of this threat between the African and European parties, namely, migration from southern Africa to the north of Europe. In three main axes, illegal migration in Algeria toward Europe from the perspective of losing the right to development is considered a main motive for migration and searching for the best living, i.e. by losing the basic right, allowing the right to seek the best outside the national borders. The study introduced the European-African model through a number of agreements, treaties and meetings that have been concluded over many periods of time, and whose main axes have always been the phenomenon of illegal migration and what is the way to solve it. Algeria's use of all these international and regional conventions to counter them, which are part of its efforts to reduce this threat, remains, however This created many repercussions on the general situation in Algeria.

Key words: illegal immigration, threats, strategy.

مقدمة

ترتبط الهجرة غير الشرعية ارتباط وثيق بالتنمية و من هذا المنطلق درسنا هذا الموضوع المطروح لما تنعكس على ضعف التنمية ، فانعدامها او نقصها له عديد النتائج الوخيمة سياسيا اجتماعيا و اقتصاديا و من بين هذه الانعكاسات نجد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، لقد وجد الشباب نفسه اولا في وسط اجتماعي يدفعه للبحث عن حياة افضل ، و ظروف اقتصادية محيطة به لم توفر له شروط الاندماج ، و سياسات كثيرة منتهجة غير فعالة مقيدة العمل ، تراكمت السباب لتصبح الهجرة غير الشرعية خيار امثل للخروج من هذه الظروف المحيطة لان الواقع المعاش لم يوفر التنمية لازمة للخروج من هذه الحاجة . فاصبح فقدان التنمية يبرر و يضع الهجرة في مكانة تسعى اليها الفئات العمرية ، ستوضع الدراسة هذا الاعتقاد في ظل سياسات جزائرية عديدة منتهجة للخروج من هذ الوضع و ما ينعكس عليه من سلبيات ، وعليه نطرح المشكلة البحثية. ومنه نطرح المشكلة التالية: **كيف اثرت الهجرة غير الشرعية على الجزائر و ماهي الاستراتيجية المتبعة في مكافحتها؟**

المحور الاول: انعدام التنمية أباح الهجرة غير الشرعية .

تعرف الهجرة غير الشرعية أنها ظاهرة حديثة ترجع إلى تسعينات القرن الماضي وذلك عندما أغلقت الأبواب أمام الهجرة الشرعية، وبالتالي تحولت الهجرة إلى ظاهرة سرية تتم كل إحداثها في الخفاء، حيث يسير المهاجر عبر الدول بعيدا عن نقاط الحدود والتفتيش ورجال الأمن تحت جنح الليل وفي الخفاء. عرفها البعض بأنها " تلك التي تتعدى حدود الدولة والتي لا يحمل المهاجر أو اللاجئ أي وثائق رسمية أي إن الدخول بطريقة غير رسمية أو قانونية". لذا كان من الضروري على المجتمع الدولي المتمثل في هيئة الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة مثل إقرار اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها ولا سيما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.[1]

هناك عدة تسميات تطلق على هذا المصطلح منها الهجرة غير النظامية وهو موافق مع مصطلح الهجرة غير القانونية، وكلاهما يطلقان على هذه الظاهرة نظرا لكونها تعد مخالفة للقوانين التي تضعها الدول في مسألة عبور الحدود، وباعتبار أنها تتم خفية عن أعين الحراس الحدود تسمى أيضا بالهجرة السرية. فالمهاجر بهذه الطريقة يدخل إلى الدولة المقصودة ويعيش فيها خلسة. ولكن هذه التسميات مع تعددها فان المنظمات الدولية غير الحكومية منها على غرار مكتب العمل الدولي ترفضها جميعها، كون إطلاق وصف غير القانونية أو غير الشرعية يتنافى مع مقتضيات المادة 13

[1]Sara Hamood, **African Transit Migration through Libya to Europe**, the Human Cost, Forced Migration and Refugee Studies, The American University In Cairo , (2006) .

من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة، يحق لكل فرد أن يغادر أية لبلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة .[1]

تعد المشاكل السياسية والأمنية و الاجتماعية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية و من الأسباب السياسية التي تدفع إلى الهجرة هي انعدام الديمقراطية والحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي إضافة إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة كل هذا يساهم في الاندفاع نحو الهجرة غير الشرعية حيث لكن الأسباب الاقتصادية تعبر عامل رئيسي للهجرة غير الشرعية وذلك لقدرتها على التأثير في قرار الهجرة حيث يعتبر نوافذ المهاجرين لأسباب اقتصادية من أهم الدوافع التي ركز عليها المتخصصون في قضايا الهجرة ويظهر ذلك من خلال المكانة التي يتبوأها العامل الاقتصادي في تحليل أسباب انطلاق المهاجرين نحو البلدان أخرى خاصة ما يتعلق بمعدلات البطالة المرتفعة ووجود نسبة كبيرة يعيشون تحت خط الفقر.[2]

الجزائر من بين الدول المصدرة للمهاجرين إلى مناطق مختلفة من العالم، وتعرف توجها متزايدا ما فيها الفئات الشبابية ذات التكوين والمهارة العالية من طرف شبابها نحو الهجرة،.ويقدر إجمـــالي الجزائريين بالخارج بـــ 1.764:مليون مهاجر سنة 2013 وتعتبر فرنسا الوجهة الأولى والمفضـــلة لدى المهاجرين الجزائريين حيث يمثل الجزائريون في فرنسا أكثر من 80%من إجمالي الجزائريين بالخارج .وتستضيف الجزائر حوالي 270ألف مهاجر، معظمهم من المغرب وفلســـطين والصـــومال والعراق.[3]

لقد تعددت قيود التنمية في الجزائر رغم تعدد الاستراتيجيات و السياسات المنتهجة للخروج من هذا الاطار لتنمية ضعيفة غير قادرة على تلبية الحاجيات الاجتماعية الضرورية و ضمان العيش الكريم المستقر . و من اهم هذه القيود المفرملة لعملية التنمية في الجزائر .

كانت ولا تزال قضية التنمية الاقتصادية تحظى بالنقاش على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من أزمة التخلف، من هذا المنطلق وضعت التنمية بشكل عام في المقام رقم واحد، فرسمت لها العديد من السياسات، المخططات وخصّصت لها الموارد المالية والبشرية لتحقيق مختلف الطّموحات .الجزائر ولتدارك ذلك التأخر الواقع في مجالات التنمية الموروث عن مختلف الأزمات الاقتصادية والأمنية، ركّزت على حركية الاستثمار لبعث النمو من جديد، مع بداية

[1] عبد المالك صايش، "مكافحة الهجرة غير الشرعية- نظرة على القانون 09 /المتضمن تعديل قانون العقوبات"، **المجلة الأكاديمية للبحث العلمي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية،ع.1،(2011)،ص. 9.

[2] رتيبة طيبي،" البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية في الجزائر"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، منشورات سعد دحلب البليدة، ع.8 (2012)، ص.103 .

[3] صالح زياني، نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية ، **دفاتر السياسة و القانون** ، ع. 13، (جوان2015) ، ص ص. 311-330.

الألفية الثالثة دعّمت برامج الاستثمارات العمومية انطلقت من دعم الإنعاش الاقتصادي مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وصولا إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، لكن في ظل هذه المخصّصات المالية الضخمة هناك الكثير من التساؤلات المطروحة ذات الصلة بمدى تحقيق الأهداف التنموية التي رصدت من أجله.[1]

و في هذا المجال تواجه الجزائر عديد التحديات لتحقيق التنمية الشاملة التي توفر حياة اجتماعية كريمة للمجتمع الجزائري تغنيه عن التفكير في الهجرة و الحرقة و عليه نذكر مجمل هذه التحديات :

- النمو غير المستدام للاقتصاد.
- معدلات نمو سكانية عالية و التي تدفع بأعداد هائلة سنويا إلى سوق العمل.
- بطالة عالية و تزايد في الفقر.
- رم اقتصادي مرهق يمنعه من الحركة و من ا وجود قطاع عام ضمن هتخاذ القرار المستقل و قطاع خاص صغير متفتت، يفتقد إلى الديناميكية اللازم.
- لا وجود لنظام من الحماية العالية للصناعة الوطنية.
- غياب القطاع المصرفي المتطور.
- غياب المناطق الصناعية المتطورة.
- قدرة تصديرية ضعيفة خارج قطاع النفط مما يوحي إلى عدم وجود صناعات تصديرية.
- وجود تشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج .[2]

بالإضافة الى هذه القيود ، الا ان التزايد المستمر في النمو الديمغرافي كاظاهرة في المجتمع الجزائري التي عرفت انفجار سكاني ، و لهذا كان من الضروري عدم تجاهل هذا العامل المهم اثناء و ضع السياسات و الاستراتيجيات التنموية ، و هذا ما انعكس على سياسات التشغيل مما نتج عنه تزايد مستمر في نسبة البطالة رفقته زيادات في معدلات الفقر ، و يعد هذين المتغيرين من اهم العوامل الاجتماعية المحركة للمجتمع و عدم قدرته على الاستمرار في الوضع ، و الجدول التالي يوضع الظاهرة .

الجدول يوضع تطور النسبة المئوية للبطالة حسب الفئة العمرية .

---

[1] علي طالم ، مشكلة التنمية الاقتصادية في الجزائر ، **الاقتصاد و التنمية** ، م4، ع. 2 ، ص ص. 94-113.

[2] اعيل بوخاوة وسمراء دومي ، المؤسسات الاقتصادية الجزائ إسمرية في مرحلة اقتصاد السوق ، **العلوم لاجتماعية والإنسانية** ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، ع.6 ، (جوان 2002)، ص ص.84-100.

	2004	2005
أقل من20 سنة	35.36	34.30
24-20 سنة	31.04	29.90
29-25 سنة	26.61	22.70
34-30 سنة	15.31	12.70
39-35 سنة	9	7.40
44-40 سنة	6.21	4.30
49-45 سنة	5.57	4.10
54-50 سنة	4.19	3.10
59-55 سنة	3.50	2.30
المجموع	17.65	15.30

المصدر:.C. N. E. S. Rapport National sur le Developpement Humain. 2006. p57.

من خلال الجدول تختلف نسبة البطالة من فئة الى فئة اخرة و تعرف تزايد متطور بالنسبة للشباب.

و منه نستنتج ان للظروف الاجتماعية و الاقتصادية دور اساسي في تزايد و تطور الهجرة غير الشرعية خارج الحدود الوطنية و ذلك ضعف الوضع الاجتماعي المعيشي خاصة الفئة الشبابية التي تعاني من ازمة بطالة طال امدها و بالتالي انتشار الفقر في الوسط الاجتماعي كل هذه الظروف ترجع الى ضعف حاد في تحقيق التنمية و اتباع استراتيجيات تنموية تخرج المجتمع من هذا الوضع و عليه بحث هذه الفئة الشبابية الى مخرج لها و من موضعها الحالي الى وضع احسن خارج وطنهم الذي لم يستجب لتطلعاتهم فضعف استراتيجيات التنمية المنتهجة و تفشي البطالة و الفقر خول للشباب الهجرة و البحث عن الافضل .

المحور الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية في الجزائر .

لقد اثرت الهجرة غير الشرعية على الجزائر في العديد من المجلات في جانبها الامني الاقتصادي ، و عديد الميادين الاخرة التي عادت بالسلب على الوضع في الجزائر و من بين هذه الجوانب .

في المجال الامني تخلق الهجرة غير الشرعية[1] تعاون بين الشبكات الارهابية و المهربين ، الذين يؤثران بأشكل متفاوتة على الامن في المنطقة ان الطبيعة الجيو سياسية للجزائر بالنسبة للدول الجوار تمثل تهديد مباشر للأمن في الجزائر من كل الجوانب الحدودية لان الجزائر تمثل بوبة افريقيا نحو اوروبا . مما يسهل لمختلف الشبكات تهريب المخدرات و السلاح

[1] مصطفى عبد العزيز ، **تأثر الهجرة غير الشرعية الى اوروبا على صورة المغترب العربي** (القاهرة : المركز الاستشرافي المصري لدراسة الهجرة ، 2007) ص. 10.

مرورا بالجزائر و هذا ما شكل عبئ امني على الجزائر في حدودها الشاسعة ،[1] اذ اصبحت الجزائر تواجه في هذا المجال شبكات دولية لتهريب المخدرات والسلاح . لان المجال الواسع للحدود الجزائرية تشكل منفذ سهلا لا دخال الاسلحة لدعم الجمعات الارهابية . و منه انتشار تهريب المخدرات بجميع انواعها ، و هنا تظهر علاقة بين المهاجرين غير الشرعيين بالتهريب و الجريمة المنظمة حيث تبين عديد التحقيقيات الامنية لاجهزة الامن الجزائرية عن سهولة امكانية تجنيد المهاجرين غير الشرعيين في قضايا الجريمة المنظمة و التهريب و مخبرات دول اجنبية ، بهذا يعتبر المهاجرين غير الشرعيين هم الاكثر نشاط في هذا الجانب الذي يمثل اكبر التهديدات على الوضع الامني العام في الجزائر .[2]

اما من الناحية الاقتصادية انعكست الهجرة غير الشرعية على الجزائر من خلال ما تدفعه الجزائر من ميزانيات ضخمة لمحاربة الهجرة غير الشرعية عبر حدودها الشاسعة و سواحلها البحرية من جراء تدفق موجات الهجرة غير الشرعية للأجانب الأفارقة الذين توجد و في الجزائر[3] زاد من نسبة البطالة نتيجة توفر اليد العاملة الرخيصة التي تسعى لضمان القوت اليومي مما اثر على عامل النمو المتزايد في السكان على الوضع الاجتماعي في مختلف القطاعات و هذا ما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني . و التي اتضحت في التعاملات الاقتصادية ازدياد العملة الوطنية في الضعف ، تدهور القدرة الشرائية للمواطن .

اما اجتماعيا ادى هذا التهور الاقتصادي الى ظهور عديد الآفات الاجتماعية ، تفشي ظواهر اجتماعية اصبحت تضعف الاقتصاد بشكل مستمر مثل رواج المخدرات شيوع الرشوة ، و منه سخط المواطن و مطالبته بالتغير و انعدام الاستقرار الداخلي و تدهور حالة المواطن من فقر و بطالة و بالتالي انعكاس مباشر على الوضع السياسي و فقدان الاستقرار و زيادة الهجرة و هذي من اهم مميزان خاصة اختصت بها دول القارة الافريقية .

جدول توضيحي لعدد الجزائريين الموقوفين في اطار الهجرة غير الشرعية 2000 الى غاية سنة2006.

[1] الاخضر عمر ، **التجارب العربية في مكافحة الهجر غير الشرعية ، دراسة حالة الهجرة السيرة في الجزائر** (جامعة نايف للدراسات الامنية ، 2010)، ص. 11.

[2] khadija Elmadmad **, les Migrants leurs droit au maroc** , (Maroc: Universite Hassan 2 Ain choc ,2004), p.20.

[3] فيلب فارج ، **الهجرة المتوسطية تقرير سنة 2005 حالة الجزائر** ، (معهد الجامعة الاوروبية 2007) ، ص. 51.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
القضايا	17	10	17	6	7	21	73	151
الذكور	42	21	33	9	12	57	707	881
الإناث	0	1	0	1	0	0	7	9
المجموع	42	22	33	10	12	57	714	890
أودع الحبس	4	0	2	4	0	6	479	495
إفراج مؤقت	38	22	31	6	12	51	235	395

المصدر: قيادة الدرك الوطني الجزائر

منحنى بياني توضيحي يبين عدد القضايا المتعلقة بالجزائريين في اطار الهجرة غير الشرعية من سنة 2000الى سنة 2006.

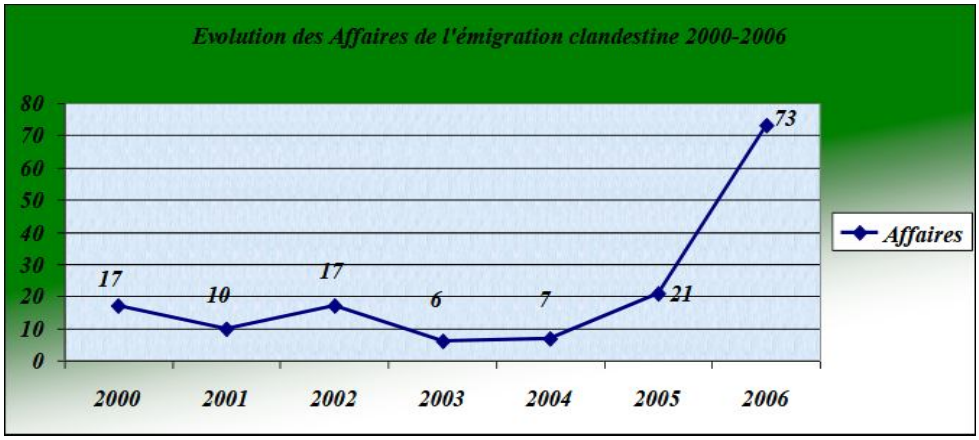

المصدر: قيادة الدرك الوطني الجزائر

المحور الثالث: المجهودات الجزائرية لمواجهتها.

اتبعت الجزائر عديد السياسات المختلفة لمواجهة الهجرة غير الشرعية و ذلك بجملة من السياسات الامنية، القانونية، و الاقتصادية و من خلال هذا المحور سنحاول تلخص هذه المجهودات الجزائرية.[1]

1/ الاستراتيجية الامنية : ان المساحة الجزائرية اجبر السياسات الامنية على و ضع فرق خاصة حدودية تهتم بمراقبة وضمان امن الحدود بصفة خاصة توكل لها هذه المهام لمنع اي توجه لو دخول غير مشروع او تجارة غير مشروعة .[2] و من بين هذه الوحدات ، مجموعو حرص الحدود و هي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول

[1] صالح ، **مرجع سابق** ، ص ص. 311-330.

[2] رشيد ساعد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني (ماجستير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012) ، ص. 14.

الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة و إفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين أو المهاجرين غير الشرعيين، وتمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأشخاص من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية. اما المجموعة الاخرى هي حرس السواحل مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية، حيث أصبح من الصعب اختراق السواحل الجزائرية والإفلات من المراقبة بإفشال محاولات عديدة بالقبض على زوارق وعلى متنها مهاجرين غير شرعيين، كما تقوم بمهام الإنقاذ واكتشاف العديد من الجثث الطافية في البحر أو من يتم إنقاذهم بعد اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر.

هذا ايضا هناك مصالح تابعة للشرطة اطلق عليها مجموعة مصالح الشرطة الحدودية حث توكل لها هذه المهام الخاصة و تقوم بمراقبة حركة الاشخاص و البضائع عبر الحدود مراقبة وثائق السفر و كشف كل الاشخاص من هم محل بحث ، مكافحة خلايا وشبكات الداعمة للتنقل غير الشرعي ، والعمل ايضا على مكافحة التوظيف غير الشرعي للجانب وضع استراتجية ردعية للهجرة غير الشرعية. هذا و تضاف الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية ، و التي اوكلت لها مهمة البحث و التعرف و متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية و تهريب المهاجرين .

فرغم هذه الاستراتيجيات الامنية المتخصصة في هذا المجال الا ان الهجرة غير الشرعية في الجزائر بقيت مصدر تهديد امني من كل الجوانب لما يشاهد على الدوام من عالقين و جثث في عرض البحار وفارين و مقيمين في الجزائر بصفة غير شرعية و منه فهذه السياسات الامنية لم تحقق الغرض المتوقع منها في مكافحة هذه الظاهرة رغم ما حققته من تقدم في احباط عديد العمليات غير الشرعية .

2/ الاستراتيجية القانونية: لقد اعتمد المشرع الجزائري عديد التشريعات و التعديلات القانونية التي تحد من الهجرة غير الشرعية وتوضع اجراءاتها و تتجلى الحاجة الى التعامل مع المواطنين الاجانب في اطار قانوني في مكافحة الهجرة غير الشرعية و هي الظاهرة التي لم تتوقف عن النمو مطلقا . و ذلك من خلال اجراء التغييرات على التشريعات الجزائرية بموجب القانون رقم 08/11 بتاريخ 21 يوليو 2008 الخاص بدخول و اقامة تنقل الاجانب و هذا بغرض السيطرة على تدفقات الهجرة[1] عكس التشريع القديم المنصوص عليه في القانون رقم 66/212 بتاريخ 21 يوليو 1966 و الذي تم تجاوزه ، [2]فإن القانون الجديد سنة 2008 كان اكثر نجاعتا في التعامل مع تدفقات الهجرة و ذلك

[1] الجزائر ، القانون 08/11بتاريخ 21يوليو 2008 الجريدة الرسمية ،ع. 232 (22 يوليو 2008).

[2] الجزائر ، القانون رقم 66/212 (21يوليو1966).

لضبطه شروط دخول الجانب و خروجهم و اقامتهم و تنقلهم في الجزائر بموجب الاتفاقيات الدولية التي تشترك فيها الجزائر.

كما عملت الجزائر على اعتماد تشريعات و قوانين و قوانين تجرم الهجرة غير الشرعية وهذا بموجب القانون رقم 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات المؤرخ في 25 فيفري 2009 .[1] تنص المادة 175 مكرر 01 يعاقب بالحبس من شهرين الى 6 اشهر كل جزائري او اجنبي مقيم يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية اثناء اجتيازه احد مراكز الحدود البرية او الجوية و ذلك بانتحالك هوية او أي وثيقة مزورة او أي وسيلة احتيال اخرى . كما نص المشرع الجزائري على تجريم تهريب المهاجرين بنص المواد303 مكرر30 الى غاية 303 مكرر41 و اعطى تعريف لتهريب المهاجرين على انه جريمة تدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص او مجموعة من الاشخاص من اجل الحصول على منفعة مالية .

تمثل هذه بعض النصوص القانونية التي اجتهد فيها المشرع الجزائري للحد من الهجرة غير الشرعية هذا ما يوضح اتخاذ كل التدابير القانونية لمواجهتها . لكن تبقى ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر على وتيرة متزايدة لاجتياز الحدود الوطنية رغم كل هذه الاجتهادات .

3/الاستراتيجية الاقتصادية: اعتمدت الجزائر استراتيجية اقتصادية من اجل مواجهة الهجرة غير الشرعية و ذلك لان الدور الاقتصادي يمثل اكبر الدوافع للهجرة بحث عن الوضع الاحسن و خصوصا عامل البطالة و في هذا الاطار سعت الجزائر الى استراتيجية لمكافحة البطالة و مواجهتها لانقاص اكبر قدر في الرغبة في الهجرة .[2]

و من بين هذه الاستراتيجيات الاقتصادية نذكر منها ، الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM التي تعمل في اطار معرفة سوق العمل من عرض و طلب ،[3] و ايضا سياسة اخرة دعم ترقية الشغل المأجور عن طريق تسهيلات للاستفادة من مناصب عمل دائم للشباب تسعى لاستقطاب الشباب قدر المستطاع ، بالإضافة الى سياسة اخرة و هي برنامج عقود ما قبل التشغيل و هذا نتيجة لتزايد خرجي الجامعات تم اعتماد هذه السياسة لقلت مناصب العمل و تتضمن فئات حاملي الشاهدات الجامعية ، و ايضا الصندوق الوطني للتامين عن البطالة موجه للبطالين الذين تتراوح اعمارهم ما بين 30 و50سنة لدعمهم و توصيلهم مع المصالح العمومية للتشغيل و ادماجهم .[4]

---

[1] عبد المالك سايج ، مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على قانون 01/09 ، **الاكادمية للباحث القانوني** ، ع. 1 (2011) ، ص. 14.

[2] رشيد ، **مرجع سابق** ، ص. 22.

[3] مدني بن شهرة ، **الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل ، التجربة الجزائرية** ، (عمان: دار حامد للنشر و التوزيع ، ط. 1 2008)، ص. 286.

[4] مدني مرجع سبق ذكره ، ص. 291.

و عليه يمكن القول و الاستنتاج ان الجزائر استعملت عديد السياسات الاقتصادية كان من ولوياتها تقليص البطالة باعتبارها احد الاسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية ، لكن كل هذه السياسات المنتهجة لتقليص البطالة و بتالي تقليص الهجرة نحو الخارج سياسات اقتصادية مقيدة لم تكن لها النتائج المرجوة الا الزيادة في مصاريف الانفاق دون نتيجة إجابيه مما خطط له فالبطالة في تزايد و الهجرة غير الشرعية في تزايد و الانفاق على هذه السياسات متزايد دون ايجابيات مما يوح انها سياسات مقيدة لا جدوة.

خاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج ان الجزائر انتهجت عديد السياسات الامنية ، القانونية و الاقتصادية كلها تسعى الى القضاء على الهجرة غير الشرعية بوسائل مختلفة ، لكن هذه السياسات تعتبر مقيدة لم تكن لها النتائج المرجوة ، لان ما يحد من الهجرة الى الخارج هو التنمية الناجحة و في كافت المجالات فتزايد البطالة و فقدان الامل و ضعف الاستثمار في الموارد البشرية الشابة دفع الشباب الى التخمين في الهجرة باي وسيلة سوء شرعية او غير شرعية لان ظروف الحياة الكريمة ضعفت و تقلصت ،زمنه فان اهم وسيلة للحفاض على الطاقات الشبانية و الحد من الهجرة هو التنمية الفعالة الشاملة الموفرة لشروط العيش الكريم ، فبدل التركيز على الاجراءات العقابية للحد من الهجرة البحث عن الحلول للبقاء في الوطن عن قناعة وليس بدافع الخوف ، و بالتالي انعدام هذه الظروف و ضعف المعيشة و تزايد البطالة غرس في عقول الشباب على ان الهجرة اصبحت حق في ظل هذه الظروف التي نعيشها .

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية

1 مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل ، التجربة الجزائرية ، (عمان: دار حامد للنشر و التوزيع ، ط. 1 2008).

2 رشيد ساعد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني (ماجستير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012) .

3 مصطفى عبد العزيز ، تأثر الهجرة غير الشرعية الى اوروبا على صورة المغترب العربي (القاهرة : المركز الاستشرافي المصري لدراسة الهجرة ، 2007).

4 الاخضر عمر ، التجارب العربية في مكافحة الهجر غير الشرعية ، دراسة حالة الهجرة السيرة في الجزائر (جامعة نايف للدراسات الامنية ، 2010).

5 فيلب فارج ، الهجرة المتوسطية تقرير سنة 2005 حالة الجزائر ، (معهد الجامعة الاوروبية 2007) .

6 اعيل بوخاوة وسمراء دومي ، المؤسسات الاقتصادية الجزائ إسمرية في مرحلة اقتصاد السوق ، العلوم لاجتماعية والإنسانية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، ع.6 ، (جوان 2002).

7 رتيبة طيبي،" البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية في الجزائر"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، منشورات سعد دحلب البليدة، ع.8 (2012).

8 صالح زياني، نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية ، دفاتر السياسة و القانون ، ع. 13، (جوان2015).

9 علي طالم ، مشكلة التنمية الاقتصادية في الجزائر ، الاقتصاد و التنمية ، م4، ع. 2 .

10 عبد المالك صايش، "مكافحة الهجرة غير الشرعية- نظرة على القانون 09 /المتضمن تعديل قانون العقوبات"، المجلة الأكاديمية للبحث العلمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية،ع.1،(2011).

11 الجزائر ، القانون رقم 66/212 (21يوليو1966).

12 الجزائر ، القانون 08/11بتاريخ 21يوليو 2008 الجريدة الرسمية ،ع. 232 (22 يوليو 2008).

13 عبد المالك سايج ، مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على قانون 01/09 ، الاكاديمية للباحث القانوني ، ع. 1 (2011) .

المراجع بالغة الاجنبية

14 khadija Elmadmad **,** ***les Migrants leurs droit au maroc*** , (Maroc: Universite Hassan 2 Ain choc ,2004.)

15 Sara Hamood, **African Transit Migration through Libya to Europe**, the Human Cost, Forced Migration and Refugee Studies, The American University In Cairo , (2006) .